جاء الحديث منه صلى الله عليه وسلم في الشيب بان يبتدا بني هاشم ثم الاقرب فالاقرب او على حسب المقدم منهم في الاسلام بان يبتدا

اسماء الصحابة على حروف المعجم والثانية ان يجمع ذلك مرتبا لهم
على حسب المقدم منهم في الفضل بان يبدأ بالعشرة ثم باهل بدر ثم اهل الحديبية
ثم من اسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم مسلمة الفتح ثم اصاغر الصحابة سنا كا
لسائب بن يزيد وابي الطفيل قال الخطيب ويستحب ان يصنف المسند معللا
بان يذكر المتن وطرقه ويبين اختلاف نقلته فان معرفة المعلل اجل انواع
الحديث قال عبد الرحمن بن مهدي لان اعرف علة حديث هو عندي احب الي من ان
اكتب عشرين حديثا ليست عندي لكن لم يتم مسند معلل قط وقد صنف مسند
ابي هريرة بمصر في مايتي جزء

وافعل الاطلاق لصحة السند او حسنه لدى كل من يعتمد

يعني المبين انه يعتمد عليه يعني ان الامام المعتمد اذا اطلق في الحكم بالصحة او
الحسن على سند وسكت عن المتن كقولهم هذا حديث صحيح اسناده او حسن
اسناده ولم يقل حديث صحيح او حسن فان ذلك منه وجعل الحكم على الحديث بالصحة
او الحسن ويعني بالاطلاق انه لم يعقبه قوله صحيح الاسناد او حسنه بذكر علة
ولا قدح لان عدم العلة والقادح هو الاصل في الظاهر وكذا الحكم من المعتمد
بالحسن على الحديث نحو حديث صحيح او حسن فمراده الحكم بالحسن للسند لا
انه متصل الاسناد مع حصول الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والعلة ولان
الحكم بالحسن على الاسناد احط رتبة من الحكم به على الحديث لانه لا يستلزم
صحيحا في صحة المتن ولا ضعفه قاله ابن حجر الهيتمي في شرح الاربعين **تنبيه**
اعلم ان الاصل عدم التلازم بين الاسناد والمتن فقد يصح السند او يحسن لاستجماع شروطه
من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ فيه او علة وقد يصح المتن

او يحسن دون السند كما في الصحيح لغيره والحسن لغيره

وفي صحيح حسن اقوال في كلمات فاظهر احتمال

يعني ان في جواب قولهم حديث صحيح حسن مع ان الحسن قاصر عن الصحيح اقوالا في
كلام بلغت الاقوال احتمال وهو سادس بالعد على قائله وعدم سلامته من الاعتراض
عليه لاكن نعرض عن نشر تلك الاقوال لعدم الفائدة **والجواب** الصحيح
الذي لا اعتراض عليه هو ما ذكره ابن حجر الهيتمي وغيره واليه الاشارة بقولنا

ثم الجواب بتنوع السند لحسن وصحيح معتمد

ثم للاستيناف لا للعطف والجواب مبتدأ وبتنوع متعلق به واللام في
قوله لحسن بمعنى الى والجار متعلق بتنوع وصحيح معطوف على الحسن
ولام بمعنى الى ومعتمد خبر **يعني** ان الجواب المعتمد عليه في الجمع
بين الصحة والحسن هو تنوع سند الحديث المقول فيه ذلك الى سندين وصف
بالحسن من جهة احدهما وبالصحة من جهة الاخر فما قيل فيه حينئذ صحيح حسن
اقوى مما قيل فيه صحيح فقط لان كثرة الطرق تقوي

وبالتفرد دلوصف من نقل وعن صحيح ذا الاخير فنزل

يعني ان الجمع بين الصحة والحسن يكون لما ذكر عند تعدد السند وعند
اتحاده يكون بسبب تردد ائمة الحديث لوصف الذي وصف من نقل ذلك
الحديث اي رواه فهو صحيح باعتبار وصف ناقله عند قوم حسن باعتبار وصفه
عند اخرين وكان الاصل ان يقول الراوي فيه صحيح او حسن لكنه حذف حرف
التردد **قوله** وعن صحيح ذا يعني هذا الاخير وهو ما له سند واحد فنزل وا
نحط في القول عن قولهم صحيح فقط فصحيح فقط اقوى منه لان الجزم اقوى من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)